

الملكي يلتقي مساعد وزيرة الخارجية الأميركية ولندن تؤكد أن تشكيل الحكومة المقبلة يشكل نصراً جديداً لديمقراطية العراق

واسعة تأخذ الشعب العراقي الى طريق الازدهار والامان والتقدم، حكومة تعبر عن كل اطياف الشعب بعيداً عن الاقصاء والتمهيد والقسر.

من جهته هناً تيرير نائب رئيس الوزراء والشعب العراقي المناسبة انعقاد الجلسة الاولى للدورة الثانية للبرلمان العراقي بنجاح، مشيراً الى ان انعقاد الجلسة سيعزز وتيرة المباحثات والمافاوضات وصولاً الى تشكيل حكومة عراقية باتفاق وارادة القوى العراقية، متاملًا في الوقت نفسه بان تشتغل فيها جميع الاطراف، مضيفاً: ان الاسراع بتشكيل الحكومة سيعطي دفعاً ونصرًا جديداً للمديمقراطية في العراق.

وفي جهود دولية واضحة للخروج من ازمة تشكيل الحكومة التقى وزير الخارجية هوشيار زبياري مساعد وزيرة الخارجية الاميركية جيفري فيلستان، وجرى خلال اللقاء الذي حضره السفير الاميركي كريس هيلز، بحث الاوضاع السياسية والاقليمية والعلاقات بين البلدين، حيث تم التأكيد على تفعيل اتفاقية الاطار الاستراتيجي للتعاون بين العراق واميركا، وعلى عقد لقاء ثان للجنة التنسيق المشتركة للتعاون السياسي والدبلوماسي بين البلدين.

Iraqi خالص لكي تفهم في دفع جلة التقدم والازدهار الى امام، بامكانها معالجة الملفات المختلفة حكمة مما يعزز الاستقرار والرخاء ينفي التجربة اليمقراطية الحديثة في العراق.

من جهته اكد شاويس اهمية الاتفاق على البرنامج الحكومي قبل الدخول في تفصيات تشكيل الحكومة مشيراً الى ضرورة احترام مبادئ وبنود دستور.

اتفاق الطرفان على ضرورة تعزيز تمسّر الثقة بين الفرقاء السياسيين من اجل الوصول الى مشتركات جمعهم لتوحيد الرؤى والجهود حل المسائل العالقة من اجل اسراع عملية تشكيل الحكومة.

وفي لقاء جمعه مع كرستيان تيرير مدير دائرة الشرق الأوسط في خارجية البريطانية اكد نائب رئيس الوزراء ان مفاوضات تشكيل حكومة قد بدأت بالفعل وستزداد توسيع في الايام المقبلة وان الاليات الدستورية ومصلحة الشعب العراقي هي من اولويات كافة القوى سياسية، مشدداً على اهمية الاتفاق على البرنامج الحكومي وابلويات حكومة القادمة قبل الدخول في تفصيات تشكيل الحكومة ببدايتها فاؤله بان تتفاوت جهود كل القوائم فائزه من اجل ولادة حكومة عراقية

الأعلى على الالتزام ببنص المادة (٧٢) والتي تحدد السقف الزمني للتشكيل الحكومية، مجدداً السعي لتحقيق حكومة شراكة حقيقة تتوافر فيها عناصر القوة والنجاح.

وفي السياق ذاته استقبل نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي مساعد وزيرة الخارجية الاميركية حيث اكد عبد المهدي خلال لقائه فيلتمان ان انعقاد الجلسة الاولى لمجلس النواب كانت خطوة مهمة واساسية لتفعيل المفاوضات والمشاورات الجارية لتشكيل الحكومة وفقاً لللائيات التي وضعها الدستور، معرباً عن امله في ان تسفر هذه المشاورات عن نتائج ايجابية وسريعة تسهيلاً في رسم شراكة في الحكومة الجديدة تشتهر فيها جميع القوى.

وعلى النطاق الدبلوماسي وضمن المساعي الحثيثة لتشكيل الحكومة المقبلة استقبل نائب رئيس الوزراء الدكتور روز نوري شاويس أداء ميلكرود ممثل الأمين العام لللامم المتحدة في بغداد والوفد المرافق له. وهنالك ميلكرود نائب رئيس الوزراء مناسبة انعقاد الجلسة الاولى للدوره الثانية للبرلمان العراقي بنجاح مضيقاً، ان الامم المتحدة تسعى لدعم العملية السياسية في العراق، وانها تأمل في رؤية حكومة عراقية قوية تشارك فيها جميع الاطراف بقرار

نائب رئيس الوزراء البريطاني ديفيد ساميرون حملها اليه مساعد وزير خارجية البريطاني للشؤون الشرق الاوسط وشمال افريقيا كريستيان بيرنر، ونقل بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء ان الرسالة تتضمن تأكيد الحكومة البريطانية ورغبتها تقويم العلاقات بين البلدين في جميع المجالات، وجددت الحكومة البريطانية التزامها بدعم جهود الحكومة العراقية لتنبیه الامن والاستقرار والتنمية، وتعلّمها لتقديم العملية السياسية تعزيز التجربة الديمقراطية في العراق وتشكيل الحكومة فيه.

الى ذلك أكدت الولايات المتحدة الى ذلك اكيدت الولايات المتحدة الامريكية دعمها للحركة السياسي بين مختلف الأطراف العراقية لتشكيل حكومة المقبلاة مع حرصها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية العراقية، جديدة رغبتها في توثيق العلاقات بين البلدين في المجالات المختلفة.

بناء ذلك على لسان مساعد وزير خارجية الامريكية جيفري فيلتمان خلال لقائه سماحة السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي امس الاربعاء.

وشدد الحكيم خلال اللقاء على ان انعقاد الجلسة الاولى لمجلس النواب العراقي هو محطة مهمة لامسراع في تشكيل الحكومة القادمة، مؤكداً اصراره على تأسيس التحالف الوطني والمجلس

بغداد / المدى

في جهد متميّز ومحسوب لاجل الخروج من ازمة تشكيل الحكومة وبواسرّع وقت ممكّن جرى حراك سياسي كان على قمة الهرم فيه لقاء رئيس الوزراء نوري المالكي مع مساعد وزير الخارجية الأميركي جيفري فيلتمن بحث خلاله المالكي مع فيلتمن امكانية تشكيل الحكومة باقرب فرصة ممكنة، وجاء لقاء الثنائي ليصب في الجهود المبذولة من قبل سيساسين ونواب لتشكيل الحكومة ونقل بيان رسمي صادر عن مكتب رئيس الوزراء عن المالكي قوله: «نسعي بعد انعقاد الجلسة البرلمانية للترسيب لمباحثات تشكيل الحكومة في اقرب وقت ممكّن، والكتل النينوية تبذل جهداً من اجل ان لا تبقى الجلسة مفتوحة لفترة طويلة وان يتم حسم موضوع الاتفاق على الرئاسات الثلاث».

واضاف البيان: ان «الحوار بين القوائم يجري بشكل طبيعي لترسيب تشكيل الحكومة».

وانتهت جلسة مقتضبة للبرلمان، هي الثانية منذ ربيع ٢٠١٣، الاثنين الماضي بابقائها مفتوحة لاجل غير محدّد حتى الاتفاق على الرئاسات الثلاث، الجمهورية والحكومة و مجلس النواب.

وكان المالكي قد تلقى الثنائي رسالة

وكانت البرلمان السابقة قد عمل بالسلوب ذاته حين ابقى في العام ٢٠٠٥ جلسه الاولى مفتوحة مدة ٤١ يوماً.

ويعرّب سيساسين ودبولوماسيون عن اعتقادهم بان الجمود السياسي في البلد لن يتنتهي قبل اسابيع عدة للتوصّل الى اتفاق شامل بشأن توزيع المناصب الرئيسية في الدولة.

فيما نقل البيان عن فيلتمن تأكيده «دعم بلاده للعملية السياسية والتزامها بالمواقيع المحددة بموجب الاتفاق الأمني الموقع بين البلدين».

وكانت الخارجية الأميركيّة اعلنت الجمعة ان فيلتمن سيزور العراق «لبحث التطورات في البلاد وسيركز خصوصاً على عملية تشكيل الحكومة».

واضافت انه «سيلتقي مسؤولين عراقيين وموظفي السفارة والقوات الأميركيّة لتقدير التقدّم الحاصل في تحول علاقات الولايات المتحدة مع العراق نحو شراكة مدنية».

ومن المقرر سحب جميع الوحدات المقاطلة الأميركيّة من العراق بحلول مطلع ايلول والبالغ عدديها اربعين ألف عنصر، بحيث لن يبقى سوى خمسين الفا لمسائل تتعلق بالتدريب، على ان يكون الانسحاب شاملاً بنهائية العام ٢٠١١.

مطالبات بانضمام العراق إلى المحكمة الجنائية الدولية

البلاد بسبب الضغوطات التي يتعرض لها قضاء عراقيون من قبل بعض الساسة. وتسلط مزيد من الضوء على أهمية انضمام العراق إلى المحكمة الجنائية الدولية، أخرى البرنامج حوارا مع الحقوقي والناشط حسن شعبان، منسق اللجنة الوطنية العراقية لانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية الذي أشار إلى أن المحكمة ستكون الجهة التي يستطلع المواطنون إلينا في حال فشل القضاء العراقي في محكمة مركبة الجرائم، إضافة إلى أن الأجهزة القضائية في حال انضمام العراق إلى المحكمة ستكون مراقبة من قبل المحكمة للتحقق من أن القضاء قادر على اجراء محکمات عادلة ونزيهة وحيادية ومستقلة.

المرتكبة. ولول نهاية عام ٢٠٠٩ ولولية التحقيق في ثلاثى التي وقعت فيها جرائم الكونفو الديمقراطية، لي، إضافة إلى قضية وهي الوضع وضع في أقليم ت منظمة العفو الدولية ٢١، إن نجاح المحكمة على مصادقة جميع ا الأساسى بما يكفل قضائىة بتقديم الدول حكمها، والتتعاون معها كامة المتعلقة بالجرائم

لم تصادق عليه بعد. فتحت المحكمة الجنائية الدولية قضائياً أحالتها إليها الدول وهي: أوغندا، وجمهورية الكونغو، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وأخرى أحالها مجلس الأمن دارفور بالسودان. كما اكتفت في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٢ على صعيد التحقيق في جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، ومحاكمة مرتكبيها. وتقول العفو الدولية في تقريرها إن اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية يأتي في حال عجزت حكومات الدول، التي ارتكبت على أرضها تلك الجرائم، عن القيام بدورها في ضمان المساءلة وإقامة العدل، وإذا ما عجزت أحجهتها القضائية عن التحقيق، ومحاسبة مرتكبي الجرائم، وتغويض المتضررين.

وكانت ١١ دولة قد صادقت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كما أن أكثر من ٤٠ دولة أخرى وقعت على النظام، لكنها

بغداد / اذاعة العراق الحر

حث ناشطون ومدافعون عن حقوق الإنسان
العراق على الانضمام إلى المحكمة الجنائية
الدولية، لكنه لا يفلت أي متورط في جرائم
الإبادة الجماعية وضد الإنسانية وجرائم حرب
من العقاب، كما طالب هؤلاء بيان يكون العراق
جزءاً من نظام العدالة الدولية. العدالة الدولية،
والمأساة القانونية، هنا من المبادئ التي أكد
العديد أهميتها ترسيخها من خلال مطلبهم
بانضمام الدول إلى المحكمة الجنائية الدولية.
منفلحة الغفـولـية أشارت في تقريرها السنوي
عن حقوق الإنسان لعام ٢٠١٠ إلى الدور المهم الذي

مخاوف بشأن خطة لترحيل لاجئين عراقيين

بريطانيا: طالبو اللجوء لا يمكنهم أن يثبتوا ثمة تهديد جدي لحياتهم

وحقوق الانسنان تعكس آخر المعلومات المتوفرة.

وكانت الحكومة ناقشت في المحكمة الأوضاع الأمنية في العراق وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن لا وجود «لنزاع مسلح داخلي في العراق كما تم تعریف «النزاع المسلح» دولياً ومن قبل المجلس الأوروبي.

وتصدر بيان جاء فيه ان قرار المحكمة يحمل مضموناً واسعة لطالبي اللجوء العراقيين وجاء في البيان «لا المدنيين العراقيين يشكل عام ولا حتى المدنيين في المحافظات والمدن التي تعاني اوضاعاً أمنية سيئة» بسبب النزاع المسلح «باستطاعتهم ان يتبنوا أو يؤكدو ان ثمة «تهديدًا جدياً لحياة الأفراد».

وكان القرار قد لاقى رد فعل عنيفة من قبل الأمم المتحدة والتي ألحت على الحكومة عدم البدء بترحيل العراقيين إلى أكثر المناطق سخونة في العراق، وقالت جاكلين بارليفيليت نائب ممثل مكتب مندوب الأمم المتحدة السامي للإجئين: «نحن ننصح بقوة ضد عودة أي شخص إلى وسط العراق، أي بغداد أو جنوبها أي البصرة، ووصفت الحكومة البريطانية بأنها تسقط سيقاً على اعتناق كل Iraqi موجود في بريطانيا».

ويشكل اللاجئون العراقيون الجزء الأكبر من طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي، ففي ٢٠٠٦ تقدم ١٩ الفاً و ٤٠٠ عراقياً بطلب لجوء في احدى دول الاتحاد الأوروبي نصفهم تقريباً في السويد بحسب المفوضية العليا للإجئين التابعة للامم المتحدة.

وفي العام ٢٠٠٧ بلغ عددهم نحو عشرين ألفاً في النصف الاول من العام، وبعدها بدأت الدول الاوروبية تضيق الخناق على طلبات اللاجئين خصوصاً مع تحسن الوضع الامني في العراق ويصل اللاجئون العراقيون الى اوروبا اما في اطار لم الشمل العائلي او كمهاجرين سريين.

وهم يرغبون أساساً في اللجوء الى السويد (١٨٠٠ طلب في الاشهر السبعة الاولى من ٢٠٠٧ قبل ٧٤ بالمائة منهم). ويمثل العراقيون التمانعون الفاً في السويد ثالث اكبر حالية اجنبية بعد الفلنديين.

بغداد / المدى

مفاوضاتية شوؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لعمليات ترحيل طالبي اللجوء العراقيين قسراً إلى العراق، رغم المخاوف التي تساورهم من المخاطر التي يتعرضون لها حين عودتهم.

وعلى الصعيد نفسه قالت الأمم المتحدة في وقت سابق: إن الحكومة البريطانية تحمل سيفاً مسلطاً على رؤوس اللاجئين العراقيين بعد أن تكشف مؤخراً بأن وزارة الداخلية البريطانية ربحت قضية قضائية ببارزة منتها القوة والسلطة في إعادة اللاجئين إلى العراق. أما الحكم الذي تتم دراسته مباشرةً من قبل الدول الأوروبية، فقد أثار الذعر في اوساط الجماعات المؤيدة والداعمة لللاجئين وهؤلاء يقولون: إن القرار يعني أنه على طالبي اللجوء من مناطق الحرب العودة إلى بلدان أخرى خطيرة، مثل الصومال. وكان المركز القانوني للإجئين اطلق نداء عاجلاً ضد هذا القرار من قبل محكمة اللجوء والهجرة.

وتحاول بريطانيا منذ وقت غير محدد ان تعيي العراقيين الى كردستان العراق، غير ان القضية تعد محورية في الدوائر القانونية من حيث تعريف معنى الحماية التي يجب منحها أو احاطة اللاجئين الهاربين من مناطق الحرب بها، غير ان اتفاقية اللاجئين ولا اتفاقية الأوروبية لضمان حقوق الإنسان تضمنان للإجئين من مناطق الحرب الحق في البقاء في بريطانيا، في الوقت الذي ينتظر من المجلس الأوروبي ان يقدم لهم مستوى أعلى من الحماية. لكن وبناء على قرار المحكمة فقد حصلت الحكومة البريطانية على القوة في إعادة أي عراقي إلى أي جزء من العراق، وقد عبر متحدث باسم وزارة الداخلية البريطانية عن سعادته بقرار المحكمة حيث قال: «نحن مسرورون لأن محكمة اللجوء والهجرة وافقت على وجهة نظرنا ووجدت أن الظروف في العراق لا تشکل تهديداً أو خطراً جدياً على حياة المدينين العراقيين» وأضاف: «سنضمن التواصل في مراقبة الوضع في العراق باهتمام، حتى تظل قراراتنا بشأن اللاجئين

أعربت وكالات اللاجئين عن قلقها إزاء التقارير التي تشير إلى اعتزام السلطات البريطانية ترحيل نحو ٥٠ من طالبي اللجوء العراقيين إلى بغداد. وأشارت المصادر الصحفية إلى أنه تم ترحيل عشرة عراقيين من بريطانيا إلى بغداد الأسبوع الماضي، إلى جانب آخرين من السويد وهولندا. واعتقل البعض منهم في مطار بغداد عند وصولهم.

وفي الوقت نفسه حذرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بريطانيا من الاستمرار في عمليات الترحيل، وقالت إن حدة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في أجزاء من العراق تقتضي أن تستقر استقامة اللاجئين من الحماية الدولية. وانتقد مسؤولون في وكالات اللاجئين الدولية أيضاً ما يسمونه انعدام الشفافية التي تتصرف بها عمليات الترحيل من قبل وكالة الحدود البريطانية، التي رفضت أن تؤكد أن عمليات الترحيل لا تزال تمضي قدمًا. ويعرف ترحيل طالبي اللجوء - الذين يعتقد أن عددهم يتراوح بين ٦٠ و٥٠ شخصاً، باسم «العودة القسرية». وقال الموجودون على قائمة الترحيل بحسب BBC، انه تم نقلهم إلى مراكز احتجاز على أن يكونوا على أهبة الاستعداد للقيام بمرحلة لا يودون القيام بها». أحد هؤلاء، وكان قد غادر العراق عندما كان في السابعة عشرة من عمره، سيترك وراءه ابنه الذي يبلغ ثلاثة سنوات من عمره. وقال انه يفضل البقاء هن الاحتجاز إلى أجل غير مسمى في بريطانيا على أن يعود إلى العراق.

من جانب آخر طالب المجلس الأوروبي الحكومة السويدية وحكومات أوروبية أخرى بالتدخل لأيقاف عمليات الإبعاد القسري الذي تقوم به سلطات الهجرة في بلدانها ضد اللاجئين العراقيين الذين ترفض طلبات لجوئهم. أعلن ذلك توماس هامربرى مفوض حقوق الإنسان في المجلس الأوروبي. وجاء هذاطلب بعد الانتقادات الشديدة التي وجهتها

A photograph of a severely damaged vehicle, likely a car or small truck, that has been set on fire. The body is charred and twisted, with large holes and missing panels. Debris and ash are scattered on the ground around the vehicle. In the background, there are some industrial structures and other vehicles.

□ بغداد / اذاعة العراق الحر

من اليائمه بعد الانسحاب في عام ٢٠١١ وهذا اصضا امر محسوب
فكلي شيء ملوث، ومع وجود وزارة للبيئة فان العراق اكثر الدول
تختلفا في هذا المجال، الجزء الاكبر من التلوث الذي نحياته سببه
المولدات التي مازالت ازقة بعداد، والملوث الاحمر الذي نعانيه له اكبر
من سبب، حتى ماء مجملة الذي كان يوصف للعليل غيره اصبح مليئا
بالامراض والاوبيات ونحوه مع هذا نقول كما قال الشاعر:
(امن ايدي وياذن تجنيه الايام / اشجانى السكه العوسج والخرانيب
وأنه لواسوي بيه اي بنلام / لأن ما ثارت بيته التجاريب
ظننت الفضل بالفضل ينسام / وبالطيب ايجازه اليغفل الطيب
اثاربني كصير الرأي وهام / اريد من العواهر تعرف العبيب)

31 1 884 43

اغتيال قائد صحوة الحمدانية في منطقة (أبو غريب)



ذكر مصدر مسؤول في الشرطة العراقية يوم أمس الاربعاء، أن سبعة مدنيين سقطوا بين قتيل وجريح بإنفجار سيارة ملغومة في منطقة بغداد الجديدة. وقال المصدر الامني إن "اربعة مدنيين قتلوا وأصيب ثلاثة آخرون بجروح مختلفة اثر انفجار سيارة ملغومة كانت متوقفة قرب تقاطع الربيع وسط منطقة بغداد الجديدة".
وأوضح المصدر أن "سيارات الاسعاف هرعت الى مكان الحادث ونقلت القتلى والجرحى الى المستشفى، فيما طوقت القوات الامنية مكان الانفجار ومنعت الاقتراب منه".
وشهدت بغداد زيادة واضحة في وتيرة الهجمات المسلحة والسيارات الملغومة والعبوات الناسفة مؤخراً. وكان مسلحون مجهولون يرتدون ملابس للجيش وأحزمه ناسفة حاولوا الاثنين الماضي السيطرة على مبنى البنك المركزي العراقي، وفجروا أربع عبوات ناسفة عند بوابتي البنك الأمامية والخلفية فقتلوا ١٥ مدنياً وموظفاً وأصابوا أكثر من ٤٠ آخرين بجروح قبل ان تتمكن القوات الامنية العراقية، من اقتحام مبنى البنك، بعد أربع ساعات من الاشتباكات المسلحة التي فجر خلالها أربعة من المهاجمين أنفسهم داخل المبنى ما تسبب باشتعال النيران في غرف الوثائق. وتحسن الامن في البلاد عموماً خلال السنتين الماضيتين إلا أن حدة الهجمات بالسيارات الملغومة والعبوات الناسفة تزايدت بعد الانتخابات النياية التي جرت في السابع من شهر آذار الماضي، ويعتقد الكثيرون ان الخلافات القائمة بين الكتل السياسية العراقية حول تشكيل الحكومة الجديدة ساهمت في التصعيد الامني الاخير. وأشار تقرير لبعثة الأمم المتحدة في العراق صدر مؤخراً الى أن أكثر من سبعة آلاف شخص سقطوا بين قتيل وجريح منذ مطلع عام ٢٠١٠ في اعمال عنف شهدتها البلاد. كما يعتقد البعض أن التصعيد الامني الاخير في العراق يرجع الى رد فعل الجماعات المسلحة على مقتل واعتقال عدد من قيادييها خال